

وكذا لا يفتوح عن الأمانة لا يري شيء من قدمه ولو كان بيد حالة
الشيء لا يبدو حالة الوضع يمنع جوار المسح كذا ذكر في المجلد وكان
على الكعبين والمنزوق أن كان فوق الكعبين يمنع وإذا أراد أن
يخلع خفيه فنزع القدم من خلفه غير أن القدم في الساق جعلت تنقض
سبحه وأن نزع بعض القدم عن مكانه روي عن ابن سيرين جواز
إخراج الكعبين عن خلف القدم وفي بعض الروايات إذا صار
بحال نعال المشرك معها انتقض وفي بعض الروايات أيضا أن بقي
في موضع قرار القدم مقدار ثلث أصابع لا ينقض وهو رواية عن
صحة
وبه أخذ الجمهور المشايخ وفي كتاب الصلاة لا يذهب الله العذر إلى جواز
بعض
جبل

جبل مسح على خفيه ثم دخل الماء في خفيه أن يتجمع اهتداء القدمين
ينقض مسحهما فلا جواز مسح عقبه من تحت الخلف إلا أن
مقدم قدميه والخلف في موضع المسح له أن يسبح الخنجر مصدر
قدميه عن الخلف إلى الساق وفي بعض المواضع أن كان صدر القدم وهو ضعه
والعقب ينجح ويدخل لا ينقض مسح ولو كان خلف واسعاً إذا
دفع لقدمه برقع للمعقب جاز ينجح وإذا وضع على القدمين الضميمة
لا ينقض وعن جواز أن خفيه فهو منقح وبيان أن الخلف من جرة
أو غيرهما غير مستتقة بخروج جوار المسح كذا ذكر في التغيرات لا
يجوز المسح على العمامة والتلمسوة والبرقع والقفازين ويجوز المسح
على ما ذكره في التغيرات من غير أن يكون منقحاً

Copyright © King Saud University